

Distr.: General  
7 October 2021  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة السادسة والسبعون

الجمعية العامة  
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة  
البند 5 من جدول الأعمال  
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة  
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

## رسائل متطابقة مؤرخة 7 تشرين الأول/أكتوبر 2021 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم مرة أخرى لتوجيه انتباه المجتمع الدولي إلى الجرائم التي تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ارتكابها بما لا حصر له في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتقوم إسرائيل بتكثف تدابيرها الاستعمارية والتوسعية في أرضنا، بينما تتماهى في نظام القمع المنهجي الذي تنتهجه، مجاهرة بعزمها على مواصلة فرض هيمنتها على الشعب الفلسطيني وأرضه.

وقد شهد مجلس الأمن على مدى عقود انتهاكات جسيمة لقراراته ووثقها، ولكن دون أن يتخذ أي إجراءات إنفاذ من أجل التصدي لحالات عدم الامتثال. وقد أدى ذلك إلى استمرار تنامي ثقافة الإفلات من العقاب. ومع تصاعد انتهاكات إسرائيل الجسيمة وازديادها لسلطة المجلس، من الواضح أن تدابير المساءلة وحدها هي التي يمكن أن تكسر حلقة الإفلات من العقاب وتتفقد فرص تحقيق السلام.

فبالأسف فقط، أي في 6 تشرين الأول/أكتوبر، وفي انتهاك خطير لمطالب مجلس الأمن المتكررة بوقف الأعمال الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي لمدينة القدس الشريف وطابعها ومركزها، منحت الحكومة الإسرائيلية المتطرفين اليهود ما يسمى بـ "الحق" في دخول المسجد الأقصى/الحرم الشريف وأداء صلاة صامتة فيه تحت حراسة الشرطة الإسرائيلية. ويمثل ذلك خطوة خطيرة أخرى في سياق المحاولات المستمرة التي تقوم بها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لتقسيم المسجد الأقصى/الحرم الشريف زمنياً ومكانياً، بما يشكل انتهاكاً خطيراً للوضع التاريخي والقانوني الراهن في هذا المكان المقدس وازدياداً صارخاً لسلطة الأوقاف الإسلامية ووصاية المملكة الأردنية الهاشمية على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في المدينة.



ويأتي هذا العمل الاستقراري بعد أشهر فقط من العدوان الذي شنته إسرائيل على المسجد الأقصى في أيار/مايو، والذي أدى إلى تأجيج سعي التوترات، الأمر الذي تسبب في أخطر تصعيد للأعمال العدائية منذ سنوات. ومن الواضح أن إسرائيل عازمة على الاستمرار في هذه الاستفزات المتهورة بينما تواصل ممارساتها الرامية إلى تهويد مدينة القدس، متجاهلة قدسية المدينة بالنسبة إلى الديانات التوحيدية الثلاث، وفي محاولاتها فرض سيطرتها على القدس الشرقية المحتلة، في انتهاك جسيم للقانون الدولي. ونذكر مرة أخرى أن إسرائيل هي السلطة القائمة بالاحتلال ولا تتمتع بأي حقوق سيادية على الإطلاق في القدس الشرقية المحتلة، بما في ذلك البلدة القديمة وأماكنها المقدسة، بغض النظر عن أي تصريحات انفرادية، أو ما يسمى بـ "القانون الأساسي" أو غير ذلك.

وندعو مجلس الأمن إلى معالجة هذه المسألة الحرجة على وجه السرعة للحيلولة دون زيادة زعزعة استقرار هذا الوضع المضطرب وإشعال فتنة دينية يكون لها عواقب وخيمة وغير متوقعة. وندعو المجلس إلى دعم قراراته ذات الصلة، بما في ذلك القرارات 476 (1980) و 478 (1980) و 2334 (2016). وعلاوة على ذلك، نكرر التأكيد على ضرورة الاحترام الكامل للوضع التاريخي والقانوني الراهن في المسجد الأقصى/الحرم الشريف.

وفي هذا الصدد، لا بد وأن نوجه الانتباه إلى التحريض والخطاب الملهب للمشاعر المستمرين للسياسيين الإسرائيليين والزعماء الدينيين المتطرفين وجماعات المستوطنين الذين ينتمون إلى اليمين المتطرف، بما في ذلك على شبكات الأخبار ووسائل التواصل الاجتماعي، من خلال دعواتهم المتواصلة إلى اقتحام المسجد الأقصى في الأيام والأسابيع المقبلة. وناشد المجتمع الدولي مرة أخرى، بما في ذلك مجلس الأمن، الاستجابة لتحذيرائنا المتكررة في هذا الصدد. فإن هذه الأعمال التحريضية والتدخلات التي ترعاها الدولة تثير الحساسيات الدينية وتشجع المتطرفين ومن شأنها أن تشعل فتيل المزيد من العنف.

وعلاوة على ذلك، تواصل إسرائيل حملات الاستيطان غير القانونية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث أنها أعلنت هذا الأسبوع بالذات قرارها استئناف خطط بناء 10 000 وحدة سكنية للمستوطنين في منطقة قلنديا شمال القدس المحتلة. ومن ثم، فبينما تقوم الحكومة الإسرائيلية بتشجيع انتباه المجتمع الدولي بمناورات دبلوماسية، فإنها في الواقع تستمر بلا هوادة في انتهاكات الجسيمة للقانون الدولي وانتهاكات لقرارات الأمم المتحدة وفتوى محكمة العدل الدولية لعام 2004، في إطار سباقها لتغيير الواقع الديموغرافي والجغرافي على الأرض وزيادة ترسيخ وجودها غير القانوني في الأرض الفلسطينية والتدمير الفعلي للحل القائم على وجود الدولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967.

وإن رد فعل المجتمع الدولي الضعيف على هذه الأعمال غير القانونية - بالإضافة إلى التدمير شبه اليومي المستمر لمنازل الفلسطينيين والتشريد القسري للأسر الفلسطينية، بما في ذلك يوم أمس في القدس الشرقية المحتلة، حيث هدمت قوات الاحتلال منزلاً تملكه عائلة مطر في سلوان، حيث تتعرض مئات الأسر الفلسطينية لخطر الطرد في إطار حملة تطهير عرقي سافرة - يدعو إلى التشكيك في الالتزام المعلن بدعم القانون الدولي والحل القائم على وجود الدولتين. فالانتقادات التي تكون بلا عواقب تسمح لإسرائيل بأن تضرب عرض الحائط بجميع الأعراف والقواعد والحقوق، وتجعل من المستحيل إعمال الحل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، الذي تمت صياغته على المستوى الدولي. أما السؤال الملح الذي نود توجيهه إلى مجلس الأمن وإلى المجتمع الدولي بأسره، فهو: في حال تقويض الحل القائم على وجود الدولتين بشكل لا رجعة فيه، ماذا يكون البديل إذن؟

وهذا سؤال جاد يقتضي أن يجيب عليه كل من يرفض اتخاذ تدابير مساءلة على المستويين الوطني والدولي ومن يستمر أيضًا في رفض الاعتراف بدولة فلسطين على أساس خطوط عام 1967، إنما يعترف بإسرائيل بالرغم من خروقاتها الجسيمة وفي ظل انعدام الوضوح من حيث حدودها الفعلية.

ولم تؤد ممارسة الكيل بكيلين هذه سوى إلى إعطاء ضوء أخضر قوي لإسرائيل، بما يسمح لها بابتلاع الأرض الفلسطينية، قطعة قطعة، ومعاملة القتلى من الفلسطينيين الخاضعين لاحتلالها على أنهم مجرد أرقام، كما ولو لم يكن لهم أسماء أو أسرة أو أحياء أو الحق في حياة خالية من الاضطهاد تحميها المبادئ التي يسهب المجتمع الدولي في الحديث عنها، ولكن دون التصرف على أساسها. وقد كانت عواقب ممارسة الكيل بكيلين هذه هائلة، حيث تسببت بمزيد من معاناة السكان الخاضعين للاحتلال بينما شجعت إفلات المحتل من العقاب.

فعلى سبيل المثال، إن العدد المتزايد للفلسطينيين الذين قتلوا في عام 2021 على أيدي الجنود والمستوطنين الإسرائيليين ممن يسرعون بإطلاق النار كان من المفترض أن يثير المخاوف والعزم على العمل. إلا أن الواقع المحزن هو أن الخسائر في أرواح الفلسطينيين تُذكر فقط بشكل روتيني في الإحاطات والتقارير، ولا تستتبعها أبدًا أي إجراءات أو مساءلة. فلو أن مجلس الأمن عامل إسرائيل كأى دولة أخرى - وليس كدولة فوق القانون - لكان جنودها ومستوطنوها ترددوا بارتكاب أفعالهم وجرائمهم وانتهاكاتهم. ومن ثم، لا بد للشعب الفلسطيني أن يسأل: ما قيمة الأرواح الفلسطينية؟ هل هي مجرد رقم يتكرر ذكره أم مبدأ ينبغي التصرف على أساسه؟

وكما حذرنا في الماضي، أصبحت سياسة إطلاق النار بقصد القتل التي تتبعها إسرائيل ممارسة منهجية من ممارسات الاحتلال، ترقى إلى مستوى جرائم حرب ضد السكان الخاضعين للاحتلال. ووفقًا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أطلقت إسرائيل هذا العام وحده النار وقتلت 60 فلسطينيًا على الأقل في الضفة الغربية المحتلة وحدها، مع تزايد عدد القتلى شهريًا، بالإضافة إلى أكثر من 260 فلسطينيًا، من بينهم 66 طفلًا و 41 امرأة قتلوا في غزة حتى الآن هذا العام، بينما أصيب آلاف آخرون.

وفي 30 أيلول/سبتمبر، أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي النار على فلسطيني يبلغ من العمر 41 عامًا في مخيم البريج للاجئين في قطاع غزة المحاصر فأردته قتيلًا. وقُتل محمد أبو عمار، صياد سمّان من غزة، بينما كان يقوم بصيد الطيور بالشباك خلال موسم هجرة الطيور. ويعتبر صيد الطيور في فلسطين مصدرًا مؤقتًا للغذاء والدخل، خاصة لأولئك الذين يعانون من الحصار الوحشي وغير القانوني الذي طال أمده والذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة. وإن قتل هذا الرجل وتدمير أسرته - التي حُرمت من الأب والزوج ومصدر الدخل - يجب أن يذكر المجتمع الدولي بمستوى الفقر والحرمان الذي تفرضه إسرائيل عمداً كعقاب جماعي للفلسطينيين الخاضعين لاحتلالها وحصارها.

وخلال الأسبوع الماضي أيضًا، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي امرأة فلسطينية في البلدة القديمة في القدس بحجة تنفيذها هجومًا مزعومًا لم تقدم قوات الاحتلال الإسرائيلي بشأنه أي دليل يدعم هذه الادعاءات الكاذبة. فقد قُتلت إسرء خزامية، وهي امرأة فلسطينية تبلغ من العمر 30 عامًا وأم لأربعة أطفال، بعد أن أطلقت عليها قوات الاحتلال الإسرائيلي بدم بارد عدة طلقات من الذخيرة الحية، وتركتها تنزف حتى الموت. فأين المساءلة تجاه أطفال إسرء الأربعة؟ لعل يرد ذكر اسم إسرء في اجتماع يعقده المجلس في المستقبل؟ ولكن ذلك لا يكفي. فما من كلمات يمكن أن تملأ الفراغ الذي تركته وفاة إسرء في حياة أطفالها وأسرتها، ولن تكون الكلمات كافية أبداً لمنع حدوث مثل هذه المأساة في المستقبل.

وفي اليوم نفسه، أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي النار على علاء زيد، 22 عاماً، في بلدة برقين بالقرب من جنين، فأردته قتيلًا. ومنعت قوات الاحتلال الإسرائيلي المسعفين من توفير الرعاية لعلاء، كما فعلت في كثير من الحالات الأخرى. وجاء مقتل علاء بعد أيام قليلة من قيام قوات الاحتلال الإسرائيلي بقتل خمسة فلسطينيين واحتجاز جثثهم تمشياً مع حملة إسرائيل المتمثلة في إلحاق الأذى بالموتى من خلال احتجاز جثامين الفلسطينيين الذين يقتلون على يد قوات الاحتلال، وسوء معاملة القتلى وتعذيب أسرهم. ونشعر بالأسى على فقدان أولئك الرجال وندعو المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، إلى التحرك على الفور من أجل وضع حد لأعمال قتل المدنيين الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال بدم بارد، وسياسة إلحاق الأذى بالموتى التي تنتهجها إسرائيل منذ عقود، والتي تمثل انتهاكا لكرامة القتلى، وعقابا جماعيا يمنع الأسر من دفن موتاهما وفقاً للطقوس الثقافية والدينية.

ولا شك أن القمع والتعذيب والعقاب الجماعي هي أدوات أساسية لهذا الاحتلال غير القانوني. وإن تجاهل هذا الواقع لن يكون من شأنه إلا تطبيع وتشجيع هذا السلوك الإجرامي على حساب ضحايا الاحتلال، بمن فيهم الآلاف من الأسرى في سجون السلطة القائمة بالاحتلال. وقد بدأ مئات السجناء السياسيين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية احتجاجات غير عنيفة، بما في ذلك الإضراب عن الطعام، رداً على تكثيف هذه السياسات. وعلى وجه الخصوص، فإنهم يسعون إلى وضع حد لممارسة "الاحتجاز الإداري" الواسعة النطاق وغير القانونية التي تتبعها إسرائيل، والذي تقوم قوات الاحتلال الإسرائيلي من خلالها باحتجاز الفلسطينيين إلى أجل غير مسمى دون تهمة أو محاكمة عادلة.

ووفقاً لما جاء في تقرير صادر عن منظمة العفو الدولية بعنوان "محرمون من العدالة: الفلسطينيون المعتقلون من قبل إسرائيل دون محاكمة"، فإن "الاعتقال الإداري قد ظل يُستخدم بانتظام من جانب السلطات الإسرائيلية كشكل من أشكال الاعتقال السياسي، وبما يمكّن السلطات من احتجاز السجناء السياسيين بصورة تعسفية، بمن فيهم سجناء الرأي، كما أن هذه الممارسة تُستخدم لمعاقتهم على وجهات نظرهم وانتماءات سياسية يشتهب في أنهم يتبنونها، رغم أنهم لم يرتكبوا أي جرم".

وفي هذا الصدد، لا بد من توجيه الانتباه على وجه الاستعجال إلى محنة السجناء السياسيين المضربين عن الطعام، ومنهم كايد الفسفوس منذ 85 يوماً، ومقداد القواسمة منذ 79 يوماً، وعلاء الراج منذ 59 يوماً، وهشام أبو هوش منذ 52 يوماً، ورايق بشارت منذ 46 يوماً، وشادي أبو عكر منذ 43 يوماً، الذين يحتجون جميعاً سلمياً على اعتقالهم دون تهمة وبما يعرض حياتهم لخطر كبير. وإننا نعرب عن نفس القلق البالغ الذي أكدته اللجنة الدولية للصليب الأحمر فيما يتعلق بتدهور صحة الفلسطينيين المحتجزين إدارياً لدى إسرائيل، ونشير إلى أن إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، مسؤولة عن حياة السجناء الفلسطينيين وسلامتهم، سواء كانوا محتجزين في السجون الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة أو في إسرائيل، مما ينتهك كذلك الحظر الذي تفرضه اتفاقية جنيف الرابعة على نقل المعتقلين إلى خارج الأراضي المحتلة.

وعلاوة على ذلك، ومنذ بداية الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي التي تعود إلى 54 عاماً، يتعرض الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية لمعاملة غير إنسانية، بما يشمل التعذيب البدني والنفسي. وقد جرى توثيق ذلك على نطاق واسع، بما في ذلك ما وثقته منظمة هيومن رايتس ووتش، التي أبلغت عن "تقديم حوالي 1 300 شكوى تعذيب ضد السلطات الإسرائيلية إلى وزارة العدل الإسرائيلية بين عام 2001 وحزيران/يونيه 2020، مما أدى إلى إجراء تحقيق جنائي واحد ولم يسفر عن أي ملاحقات قضائية". ويمثل ذلك دليلاً صارخاً آخر على عدم اتخاذ السلطة القائمة بالاحتلال أي تدابير مساءلة حقيقية، مما يحتم على المجتمع الدولي التصرف وفقاً لالتزاماته ومسؤولياته القانونية في هذا الصدد.

ويجب ألا تكون أي دولة فوق القانون: فيجب أن تخضع إسرائيل للمعايير الدولية التي تلتزم بها كل دولة. وعلى الرغم من وفرة الأدوات الحالية لضمان المساءلة، بما في ذلك الأحكام التي وضعت في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، فضلاً عن الآليات الدبلوماسية والسياسية والقانونية الأخرى المتاحة للدول على نطاق واسع، فإن التقاعس عن العمل لم يؤد سوى إلى تفاقم إفلات إسرائيل من العقاب، بما يسمح لها بجني الثمار حتى أثناء خرقها للقانون. وقد حان الوقت لعكس هذا الاتجاه السلبي والمدمر.

لقد حان الوقت لوقف المعالجة الرتيبة لقضية فلسطين في مجلس الأمن والجمعية العامة وفي عواصم العالم. وحان الوقت للتوقف عن محاولة "إدارة الصراع" بدلاً من القيام بالعمل الجدي الذي يقتضيه التوصل إلى حل عادل له.

لقد حان الوقت لمعالجة الأسباب الجذرية لهذا الظلم التاريخي والقيام بذلك وفقاً للمبادئ العالمية المنصوص عليها في القانون الدولي. فلن يؤدي أي نهج آخر إلى تحقيق السلام والأمن اللذين نسعى إليهما جميعاً. وما من شأن المفاهيم المبتذلة والجدابة مثل "تقليص الصراع" إلا التسبب في تشتيت الانتباه عن معالجة الجروح المتقيحة والمشاكل الأساسية الكامنة في صميم هذا الصراع، وإطالة معاناة ملايين الفلسطينيين الذين يتوقون إلى أن يكونوا أحراراً، وتأجيج المزيد من دوامات عدم الاستقرار والعنف والخسائر في الأرواح، بما يبعدنا أكثر فأكثر عن هدف تحقيق سلام عادل الذي يتعين علينا جميعاً العمل من أجل بلوغه.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها 732 رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل تلك الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 27 أيلول/سبتمبر 2021 (A/ES-10/879-S/2021/829)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بحق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم